البحث العلمي وواقعه في الجزائر

بطوش كمال

البحث العلمي هو مجموعة العمليات و الجهود المبذولة في سبيل الإبداع و الإبتكار و انجاز اخترعات جديدة بصورة مضطردة بغية تطوير معارف الانسان و تقدم المجتمع ، بالاضافة الى استعمال هذا الانتاج المعرفي لتطبيقات جديدة [1]. و هناك انماط مختلفة للبحث العلمي من بينها مايلي:

البحث الاساسي.
- البحث التطبيقي.

فالنمط الأول يشغل الاعمال التجريبية و النظريات الجارية اساسا بهدف الحصول على معارف جديدة ، حول اسس الظواهر ، و الافعال الملحوظة. أما النمط الثاني فهو يشتمل على الأعمال الأصلية ، بغية الحصول على معارف جديدة ، و يسعى الى الربط بين علاقات الظواهر ، وبين كيفية افادة الانسان منها في مختلف المجالات التطبيقية . ومن ثمة فإن العلم في مفهومه المعاصر تجاوز نتائج المحاولات العامة للإنسان لفهم الطبيعة و كشف اسرار الوجود ، وتجاوز هذه المرحلة ليس معناه انه تم اكتشاف كل القوانين و العلاقات، وانما بمعنى ان هناك تصورات عامة و مقبولة يتفق عليها كافة الباحثين ، ويمكن اعتبارها قاعدة مقاسية لفهم افضا للوجود ،و تصلح للإنطلاق الى فهم اكثر دقة و عمقا. ومن ثمة فلقد اصبح العلم قوة غير مباشرة ، لكونه يعتبر قوة انتاجية للبحوث من جهة ، وايديولوجية اجتماعية للسيطرة من جهة اخرى.

ويجتاز البحث العلمي في الوقت الحاضر ازمة نحو في كل مكان من العالم ، وهذه الأزمة لا تستثني اي بلد ، غير انها تتخذ شكلا خطيرا في الدول المتخلفة علميا[2] .

1 - المعلومات و البحث العلمي:

تعد المعلومات عنصرا اساسيا في اي نشاط بشري ، فهي كما ما يغير في الحالة الذهنية للقارئ ، المستمع و المشاهد . و الانسان في ممارسته لحياته اليومية ، و اضطلاعه بمسؤوليته الوظيفية ، و في سعيه للسيطرة على بيئته و استثمار عناصره و مواردها لتحقيق رفاهيته ، باحث عن المعلومات ، ومستفيد منها دوما ، بل منتج لها في بعض الأحيان [3].

من العادة ان تبدأ عملية البحث العلمي بسؤال ، لم يجد له الباحث جوابا في الانتاج المعرفي ، ومثل هذا التساؤل ينتج عن الالمام بموضوع البحث من قبل الباحث ، كما يستند ايضا الى تمكن الباحث من بعض جوانب الموضوع ، وانطلاقا من هذا الايام و التمكن يدرك الباحث ثغرات رصيده المعرفي في مجال تخصصه ، او يجد في قرأة نفسه رغبة تخطي حدود مجال تخصصه هذا . و بعد تحديد اشكالية البحث ، والتأكد من عدم دراستها بالمنهج نفسه او الإطار النظري نفسه الذي يتبناه الباحث ، ويقوم - الباحث - بالإطلاع على انتاج الفكري في موضوع تخصصه في كافة اشكاله ، علما بان التزايد المستمر في مثل هذه النشاطات العلمية ، ادى الى انتاج اكبر كم من المعلومات العلمية والتقنية ،وبالتالي اصبحت الإستفادة منها - المعلومات - ، ترتبط اساسا بحاجة البحوث العلمية لها.

---

[1] OCIDE - Manuel de Frascali :la mesure des activités scientifiques et techniques p.19
[2] KOURGANOUFF:Vladimir la recherche scientifique.P7
(3) صلاح منذر - ادارة المعلومات العلمية و التكنولوجية مقتطف من : «المجلة العربية للعلوم. ع 13 1989. ص.34.

وأكبر ما نستشهد به عن دور المعلومات و اهميتها في كافة المجالات ، ماقدمته اللجنة الوطنية لعلوم المكتبات و المعلومات الأمريكية : بان المعلومات تعتبر مصدرا قويا و خطيرا للأمن و سلامة الامم كأي مصدر طبيعي اخر و أنها معرضة لخطر الضياع و سوء الاستفادة منها في البحوث إذ ما افترضت للتنظيم السليم و المعالجة الجيدة.[1]

1 - 1 - الدور التنموي للمعلومات:

تعد المعلومات المحرك الرئيسي لحركة التنمية و التطور ، بحيث تقدم للباحثين المعطيات اللازمة كل حسب مجال تخصصه . فتنمية الموارد المائية ، و تشجير المناطق القاحلة ، و تحلية مياه البحار و المحيطات ، وتوليد الكهرباء بواسطة الطاقة النووية ، والتنمية الاجتماعية المتصلة بالنقل ، والصحة و التعليم و الرعاية الاجتماعية ، الى اخر تلك المجالات التي يمكن فيها لمراكز تحليل المعلومات و مجالتها ، ان تضطلع بالدور الايجابي الفعال. فتنمية كل تلك المجالات لا يمكن تحقيقه في غياب المعلومات العلمية و التقنية كعامل اساسي تنشا عنه عملية علاقة الانسان بأساليب عمله.

فالدور الذي بإمكان المعلومات ان تلعبه في شتى مجالات التنمية لا يمكننا تجاهله او التقليل من شانه و من ثمة فلقد اصبح لزاما توفير الشروط اللازمة لإقتنا المعلومات و ادارتها بصفة مقننة ، زيادة على ضرورة وجود شبكات معلومات تخرج بهذا القطاع الى التكنولوجية المعاصرة ، لتكون اكثر فعالية. «و الأمم التي لا تستطيع ان تطور قدراتها في هذا الميدان ، ستبقى متخلفة اقتصاديا ، علميا و ثقافيا و تابعة لغيرها. عدا ذلك فهي لن تستطع ان تساهم في الانتاج الاجمالي للمعلومات ولا يكون لها نصيب للمساهمة في البناء المشترك للحضارة الإنسانية. ولكي تكون المعلومات سهلة التناول و المأخذ يجب ان تنظم ، و تحفظ ، وتوضع في خدمة البحث».[2] واستنادا الى ما سبق ذكره ، فإن المعلومات ، ونظرا لتزايدها ، اصبحت تلعب دورا استراتيجيا في حياة المجتمعات فما من قطاع . مهما كانت اهميته . الا وهو في حاجة الى المعلومات ، تسهم في انجاح بحوثه العلمية ، و تعمل على تقدمه و ازدهاره فليس ثمة هناك شك في الدور الريادي الذي تلعبه المعلومات في التقدم البحوث العلمية و التقنية و منه تقدم العلوم و التكنولوجيا.

1-2 - السرعة في الحصول على المعلومات:

اننا نعيش اليوم مجتمع المعلومات ، وهذا المجتمع الذي ظهر اول الأمر في الدول المتقدمة . ومن ثمة فهناك ضرورة حتمية للتحكم في انتاج المعلومات و معالجتها ، ودلك بعد توفير الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لانجاح تلك العمليات ، وبالتالي مواكبة التطور الجاري في مجال المعلومات ، وهو امر يتطلب اعداد المتخصصين في المعلومات من مكتبيين ، مصممي نظم المعلومات ، محللي المعلومات و غيرهم من العاملين كوسطاء بين مصدر المعلومات و بين المستفدين منها"[3].

لكن ونظرا للكم الهائل للمعلومات الذي اصبح يتضاعف سنة بعد اخرى ، لم يعد باستطاعة الباحثين صرف جل اوقاتهم في قراءة هذا الحجم الكبير المنشور فيها . لذا كان من الضروري ايجاد و سائل مناسبة للسيطرة على هذه

(1) صلاح .المنذر ، نفس المرجع ص 34

[2]IFLA the importance of library and information science for the developpement.P9.

(3) الصوفي عبد اللطيف - علم المعلومات .مقتطف من : « المعرفة ». ع. 19.4 مارس 1992. ص. 4.

المعلومات م ومنها تعدذ المعلومات من : فهرسة ، تصنيف ، تكشيف ، اعلام ... اضافة الى الإستخلاص ، الترجمة و اعداد القوائم البيبليوغرافية ، كما اصبح ضروريا تقديم البث الإنتقائي للمعلومات ، لمساعدة الباحثين في بحوثهم العلمية امام غزارة المعلومات . وقد اخذت عملية توليد نقل . وبث المعلومات ، ابعادا نوعية ، جديدة نتيجة لتطور و سائل الإتصال الحديثة من جهة ، وتضخم حجم المعلومات من جهة اخرى مما استلزم تدخل التكنولوجيا الحديثة للمعلومات في التخزين ، و الأسترجاع بغية مواكبة ذلك التطور المطرد للمعلومات ، ولعل ابرز ما نستنتجه من خلال ما ذكرناه اعلاه ان المعلومات اصبحت قطاعا مستقلا بذاته ، مدعما بعدد كبير من المصطلحات : نظام المعلومات ، سوى المعلومات ، تكنولوجيا المعلومات ... الى اخر ما يتعلق بمجال المعلومات و السرعة في تقديمها للباحثين ، لأن التقصير في هذا المجال يؤدي حتما الى تأخر البحوث العلمية و منها الى التخلف عن متابعة ركب الحضارة ، وهو من اهم المشكلات التي يعاني منها العالم الثالث.

3-1 - ثورة المعلومات و صعوبة السيطرة عليها:

لقد تبين في بحث اجراه المهتمين بمشكلة المعلومات و الإعلام العلمي و التقني ، أن هناك اكثر من 2000 صفحة من كتاب او دورية اوتقرير بحث تنشر كل ستين ثانية دون انقطاع و معنى ذلك انه اذا استمر احد الباحثين في القراءة بسرعة متوسطة ومن دون انقطاع ليحيط بكل ما نشر في فروع المعرفة . لتخلف بما يعادل 1000.000.000 صفحة سنويا في حين انه قد انفق وقته ليلا و نهارا في القراءة.[1]

من العبارات التي كثيرا ما تتردد حاليا ، رغم افتقارها الى الصحة : اننا نعيش عصر المعلومات و كأن المعلومات اكتشافا عصريا . ويأتي ترديد هذه العقولة مصاحب لمحاولة الربط بين ظاهرة المعلومات ، و بين الإستفادة من نتائج التطورات التكنولوجية الحديثة للمعلومات . كما ان عبارة «عصر المعلومات» تتجاهل حقيقة ان المعلومات ظاهرة اجتماعية حضارية ، ارتبطت بحياة الإنسان منذ محاولاته المبكرة للتعرف على الطبيعة المحيطية به ، ومحاولة تسخير ما يستطيع السيطرة عليه من عناصر هذه البيئة لتوفير مقومات الحياة المناسبة. ولولا هذا التواصل في الإهتمام ، بالملاحظة و الإستكشاف ، وتبادل المعلومات و الخبرات ، وتسجيل هذه المعلومات والخبرات لما امكن للبشرية ان تبلغ ما بلغته من تقدم حضاري ، علما ان دورة حياة المعلومات تستند على ثلاثة محاور هي: انتاج المعلومات ، الإتصال او التواصل العلمي ، و بث المعلومات.

واذا ما رجعنا الى لغة الارقام لوجدنا. حسب العالم نيل «NEEL» صاحب جائزة نوبل ان حجم المنشورات و المطبوعات العلمية الصادرة لسنة 1985 وحدها فاقت العدد الإجمالي لما نشر في الفترة الممتدة ما بين عصر النهضة ، و بين عام 1976م [2] . اذن من خلال هذه الإحصائيات نستشف ان النشر العلمي ، والمعلومات العلمية و التكنولوجية قد وصلت في حجمها ، كهيتها ، و درجة تعقدها ، واللغات التي تنشر بها ، حدا لم يسبق له نظير في تاريخ البشرية. فالإنتاج الفكري في العلوم و التكنولوجيا يتضاعف كل عشرة سنوات ، بينا يتضاعف في ميدان العلوم الاجتماعية كل خمسين سنة. كما اثبتت احصائيات اخرى وجود اكثر من 55000 عنوان لدورية علمية متخصصة ، تشتمل على 1,2 مليون مقالة سنويا فضلا عن حوالي 60000 كتاب و 1000.000 تقرير بحث [3] ، ان هذا التزايد المعلوماتي يعد اعصارا.

---

(1) بن امبارك . عبد المجيد - الإشكال الإجتماعي السياسي لتنظيم البحث العلمي في الجزائر... رسالة ماجستير.ص 130.

(2) المنجرة .المهدي - الحرب الحضارية الاولى ص 365

(3) بدر احمد - المكتبات المتخصصة :ادارتها .تنظيها و خدماتها ص 405.

ومن ثمة نلاحظ أن الباحث لا يستطيع ان يقرأ الا قسما ضئيلا من المقلات التي تنشر في مجال بحوثه و لكي يبين صعوبة السيطرة على الحجم الهائل للمعلومات ، يجدر بنا توضيح ذلك عن طريق معاينة تزايد المعلومات في احد الموضوعات. فمجال الكيمياء على سبيل المثال نلاحظ ان عدد مقالات الدوريات المنشورة عام 1910 ، بلغ 13000 مقالة . وفي عام 1966 و صل عدد المقالات الى 182000 مقالة ، بمعنى ان التزايد كان بمعدل مقالتين في الساعة ، فالمتخصص في الكيمياء يحتاج لأكثر من ثلاثين سنة ليستوعب المنشورات المتخصصة في مجاله لسنة 1966 فقط[1] كان هذا حال المعلومات الكيميائية المنشورة عام 1966 فكم ترى سيكون عددها الأن.؟

كان هذا بالنسبة للمعلومات غير السرية ، و التي هي معلومات غير مقيدة ،وتنشر بحرية نتائج بحوثها ، لان هناك بحوث تجري في غاية السرية بحكم طبيعتها ، كالبحوث التي تجري لصالح الدفاع الوطني ، او البحوث التي تقدم لصالح الصناعة . هذا النوع الأخير الذي يبقى سريا نوعا ما الى غاية صدور براءة الإختراع التي تحمي الإستثار الاقتصادي و نتائجه. كما تحافظ ايضا على الملكية الأدبية لها.

2 – واقع البحث العلمي:

ان العلم هو جزء من المجتمع باعتباره انتاجا للعلاقات الاجتماعية و لكل تكوين اجتماعي طابعه الخاص من الانتاج العلمي ، ويكون لهذا الانتاج العلمي دور و اهداف تختلف نسبيا باختلاف اطارها الاجتماعي . ولقد تعرض العلم الى صراع الاتجاهات الايديولوجية، في كيفية استخدامه ، واعراضه ، وطرقه مما يمثل ميدانا من ميادين المعرفة البشرية ، والبحث العلمي ماهو الا فرع من فروع النشاط العلمي.

لقد تميز البحث العلمي في عصرنا هذا بإستعماله كسلاح حاد في عملية الصراع الفكري و الايديولوجي. فالبحث العلمي يعتبر احد العوامل الاساسية للتنمية القومية ، وحل مشاكل المجتمع و تطوير نشاطاته الانتاجية و الاجتماعية. ومن ثمة فلقد ارتبط البحث العلمي في الدول المتقدمة بحاجات المجتمع و متطالبته، فاسهم في حل الكثير من المشكلات التي واجهته . غير ان ذلك لم يحدث في الدول النامية و بقى البحث العلمي معزولا عن حركة المجتمع و لم يعمل•لتلبية حاجاته الاقتصادية ، والاجتماعية . وذلك راجع لعوامل كثيرة تتعلق بانماط التنمية ،بالظروف الاجتماعية او بالأشكال السياسية ، هذا الا جانب مجموعة من العوامل الدولية الموضوعية و بالتالي فإن كثيرا من الدول – المتقدمة منها و النامية – سعت لوضع سياسة للبحث العلمي ، بغية خدمة اغراض التنمية ، وتحدد هذه السياسة ، والأنشطة الواجب الإضطلاع بها لبلوغ الأهداف. مما يتطلب بدوره معرفة علية وتكنولوجية بالظروف الموضوعية للإنسان و المجتمع.

اذن البحث العلمي هو نشاط يعكس تطلعات المجتمع ، و تصوراته لدور النخبة العلمية في تطويره و المسارعة الى تنميته ، وهو بهذا يخضع للظوابط الاجتماعية التي تحكم الأنشطة الأخرى [2] فمسالة تخطيط البحث العلمي و ارساء قواعده ، اصبحت محل انشغال و دراسة ، للسعي بإستمرار نحو التطور . كما لا يفوتنا هنا ان نذكر بأنه يمكننا تقسيم دول العالم الى مجموعتين : اولاهما تنتج البحوث العلمية ، وثانيها تستهلك تلك البحوث دون بذل ادنى عناء او جهد.

(1) كورغارنوف . فلادمير. مناهج البحث العلمي. ص.25.

(2) جغلول ياسمينة البحث العلمي في جامعة قسنطينة بين فكي الرداءة و ضعف الميزانية مقتطف من : «النهار» جويلية 1991، ص 8

1-2 – البحث العلمي و مصادر معلوماته:

ان مصادر المعلومات بمثابة الاشجار المثمرة لبستان المعرفة البشرية ، و ذلك لما تقدمه من حقائق و معارف اساسية[1]. اذن مصادر المعلومات تقدم للبحوث العلمية المعلومات الازمة في اقرب وقت ، واكثر المناهج تركيزا ، لاسيا و انه لايمكن تصور اجراء باحث علمي من دون مصادر معلومات. ومن هنا تبرز الأهمية البالغة التي توفرها مصادر المعلومات للبحوث العلمية بصفة خاصة ، والمعرفة البشرية بصفة عامة. و من ثمة فمصادر المعلومات لابد ان تحظى بعناية كبيرة داخل المكتبة الجامعية ، بينها الجزائرية بطبعة الحال ، نظرا لما تقدمه من خدمات جبارة في تطوير البحوث العلمية ، فلا بد ان تكون لديها مكانة بارزة و مستقلة داخل سياسة التزويد ، بحيث تخصص لها ميزانية ملائمة. كما انه من الضروري ان يقوم بمتابعة هذه العملية مكتبي مؤهل و كفء يؤمن بدور المعلومات العلمية و التقنية في انجاز البحوث و إنجاحها. اذن فالعلاقة التي تربط مصادر المعلومات بالبحوث العلمية ، علاقة و طيدة و اكيدة ، فالأمة المهتمة بمستقبلها العلمي يتوجب عليها ان تتباهى بمصادر المعلومات التي زودت بها مكتباتها الجامعية و دور هذه المصادر في جعل المعلومات في متناول الباحثين.

ومن المتعارف عليه عالميا هو ان كفاءة اي باحث علمي ،انما تقاس بمنهجية و تنظيمها ، وما يترتب عنها من ايجابيات كإنخفاض الوقت اللازم لإعداد البحث . ومن نتائج الدرسات المنجزة في هذا الصدد ، تلك التي توصل اليها العالم دوبرات DOBRANT حول تحليل الهيكل الزمني للباحث في ميدان الكيمياء ، والتي كشفت بان 44٪ من الوقت المخصص للبحث يستغرقها للبحث في اختيار المعلومات (10،5٪) و في البحث و الكشف عن المعلومات بشكل عام (33،5٪).[2] نلاحظ مما تقدم بان ما يقارب 1/2 من الوقت المستعرف للبحث مخصص للبحث و الكشف عن المعلومات ، هذا في دولة متطورة كأمريكا حيث تتوفر مصادر المعلومات ، وحتى المعلومات نفسها . فما بالك اذن في دولة سائرة في طريق النمو؟ لابد من الإهتمام بمصادر معلومات البحوث العمية داخل المكتبات الجامعية الجزائرية و الا اصبح كل الوقت الازم للبحث مخصصا للكشف عن المعلومات.

2-1-1- المصادر الأساسية لعملية البحث:

نعلم أن أي بحث علمي هو بحاجة الى مصادر و مراجع مختلفة ، كما نعلم ايضا ان الكتاب قد فقد قيمته التقليدية بين اوعية المعرفة ، لاسيما في المكتبات المتخصصة التي تعتمد اساسا على احدث المعلومات . ومن ثمة فقد ترتكز المكتبات الجامعية في تغذية البحوث العلمية على المطبوعات التي تشمل احدث التطورات في المجالات الموضوعية وهي:[3]

ا – القواميس و دوائر المعارف المتخصصة ، والتي تحتاج كل واحدة منها الى دراية في كيفية استعمالها.

ب – الأدلة بمختلف انواعها من ادلة الإستعمال How to useالى الأدلة المتخصصة في احدى المجالات. ومنها ايضا الوصفي ، ومنها التحليلي و النقدي.

ج – البيبليوغرافيات و ذلك لما تكتسبه من اهمية في توجيه الباحثين الى اماكن تواجد المعلومات المطلوبة . فقد تكون هذه البيبليوغرافيات في شكلها الورقي التقليدي ، وقد تكون في شكل اسطوانة معلوماتية.

د – كتب الحقائق Hand book وهي الاوعية التي تتم عملية الرجوع اليها التماسا للمعلومات السريعة ، و البيانات المحددة : كالتجميعات الإحصائية الرسمية ، او الخصائص الثابتة – فيزيائية –كيمائية ، بيولوجية،...–

ه – الدوريات و كشافاتها ، تجميعاتها و ادلتها ، نظرا لما تحتويه من معلومات حديثة ، كما ان كشافات و ادلة الدوريات الجارية تشتمل على البيانات الأساسية اللازمة للتحقق من هوية الدورية ، او المقالة المتواجدة بداخلها.

(1) لصرقي. عبد اللطيف – علم المعلومات مقتطف من : «المعرفة». ع.19.4 مارس 1992 .ص.4.

(2) دوبرات – التكنولوجيا و المجتمع . بحث مقدم في الملتقى الفلسفي الدولي ال 14 فارنا . بلغاريا 1973. في : «مجلة الطليعة المصرية».1977 ص. 105.

(3) قاسم . حشمت – المكتبة و البحث . ص. – ص.57-59.

لهذا فإنه ينبغي على المكتبي ان يكون على دراية تامة بمجموعة مراجعة و محتويات او المصادر الموجودة بالمكتبة التي يعمل فيها ، لأن هذه الدراية تمكنه من مساعدة الباحثين و تقديم أفضل المعلومات لهم بسرعة و يسر.

2 – 1 – 2 – المصادر و علاقتها بموضوع البحث:

المصادر الأساسية لأي بحث هي تلك الأوعية الفكرية التي لاتقرأ بتأني و تركيز من اولها الى اخرها ، وانما تتم عملية العودة الى محتوياتها بغية الاستشارة او التأكد من معلومات معينة. فهي غالبا ما تتسم بالشمولية التركيز و التنظيم الوظيفي ، كما انها تتنوع باختلاف طبيعة البحث.

اذن ان طبيعة البحث و درجة تعمقه هي التي تحدد مجموعة المصادر المرجعية التي يتطلبها ذلك البحث فمن الخطورة جدا الإعتماد على نمط معين من المصادر بحجة ثقة و صحة معلومات هذا المصدر دون غيره . فبحوث العلوم البحتة و التطبيقية غالبا ما تعتمد على الدوريات و اعمال المؤتمرات نظرا لإحتوائها على المعلومات الحالية و التي تستوجبها طبيعة بحوث هذه التاخصصات [1] في حين ان بحوث العلوم الانسانية و الاجتماعية تستند اساسا على الكتب التاريخية ، و الموسوعات المتخصصة ، وذلك راجع لنمط المعلومات المطلوبة . ومن ثمة نلاحظ مدى تأثير تخصص البحث العلمي في اختيار مصادره المرجعية. ومادام توفر المعلومات يعد من بين اهم مقومات اي بحث علمي ، فإنه عادة ما تختلف مصادر تلك المعلومات تبعا لإحدى مراحل عملية البحث ، اضافة الى قدرة الباحث في تحديد المحاور الكبرى لذلك البحث. و بالتالي فإدراك مدى الإعتماد على مصادر دون أخرى ، من شأنه ان يسهل مهمة الباحث في انجاز عمله العلمي ، وذلك ان دل على شيئ فإنما يدل على ان كل مرحلة من مراحل البحث العلمي تتطلب نوعيات معينة من مصادر المعلومات ، و تكون انسب من غيرها في عملية تحصيل المعلومات العلمية ، و الإفادة منها . فإذا كانت البحوث المتخصصة في العلوم الحيوية تستمد معلوماتها من ملاحظة حالات المواد في مراحلها المتعددة ، فإن البحوث التاريخية تعتمد اساسا على كافة المصادر المرجعية الاولية منها ، و الثانوية. بمعنى انه في الوقت الذي يسعى فيه باحثو العلوم التطبيقية في تحصيل المعلومات على استعمال التجريب ، الملاحظة والإستكشاف ، فإن باحثو العلوم الإنسانية يعتمدون على المطالعة النقدية التي تعتمد اساسا على المناقشة ، الربط و التحليل» [2] .

2 – 2 – خصائص البحث العلمي:

تعود بدايات ظهور الاهتمام بالبحوث العلمية و التكنولوجية الى فترات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث كان هناك إهتمام سائد لدى بعض الدول والحكومات بالجوانب العسكرية ، بالنسبة للخدمات والتطورات التي يمكن أن يقدمها البحث العلمي والتقني في هذا الصدد. وهي حقيقة شغلت دول القارتين : أوربا وأمريكا الشمالية خلال الأربعينات والخمسينات من هذا القرن : وقد تلى تلك المرحلة ، مرحلة ثانية مميزات باستمرار وتزايد الإنفاق الحكومي على المشروعات العسكرية ، والمكانة الدولة التي تحتلها كل أمة من الأمم ، ولكن مع سلوك جديد واهتمام أكبر من قبل الدول الصناعية حول كيفية تسخير العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية ، كما كانت قد سخرته للأهداف العسكرية أثناء الحرب . ومن ثمة ركزت السياسات العلمية على مشروعات البحث والتطوير اللازمة لعملية التنمية ، ولقد كان ذلك خلال فترة الستينات.أما المرحلة الثالثة فهي تمثل المرحلة الحالية ، حيث إتسع فيها أهتمام الحكومات ليشمل دور البحوث العلمية والتكنولوجية داخل المجتمعات ، ثم للمنفعة الإجتماعية للبشرية جمعاء ، وليس فقط للتسليع والنمو الإقتصادي . وعليه يمكننا إدراك الخصائص التالية للبحث العلمي [3] .

---

(1) المرجع نفسه. ص.9.

(2) ABID, Abdelaziz - techniques d'evaluation des ressources doucumentaires des bibliotheques universitaires. EXTR. de :«BBF», vol. 28 n 1 1983, p.18.

(3) أمبارك عبد المجيد : نفس المرجع . ص.230.

- إن ما يساعد على وجود فكرة البحث .واستمرارها ، هو الاقتناع بأن المعرفة مرنة ، لانهائية ومطاطية. فليس هناك حدود نهائية ، قاطعة أو واضحة تتوقف عندها مجالات البحث.

- النتائج المتوصل اليها من خلال البحوث ليست نهائية ولا قاطعة ، لذا وجب النظر الى البحوث ، بانهاالاستمرار في الانتاج ، الاقتناء والتخطيط. فنتائج أي بحث هي نهايات غير مقفلة يمكن اتخاذها كمنطلقات لبحوث أخرى.

- ليس من السهل توقع نتائج أي بحث علمي أو تقني. فالبحث يقترن دوما بفكرة المفاجأة في النتيجة انطلاقا من المعروف لغير المعروف.

- تمثل البحوث العلمية أرضية أساسية للتنمية الإجتماعية ، الإقتصادية ، والثقافية ، بينما البحوث التكنولوجية لها دورا بارزا على الانتاجية الاقتصادية والتغير الإجتماعية بشتى أنواعه.

2 - 3 عراقيل البحث العلمي :

إن تنظيم البحث العلمي عملية عسيرة وشاقة ومحفوفة بالمخاطر والمعوقات ، وليس بإمكان أي مجتمع الإرتقاء الى أعلى مراتب البحث العلمي دون تضحيات جسيمة في هذا المضمار.

فلقد أصبحت الجامعات مؤسسات للإنتاج لا للاستهلاك ، لذا كان التركيز يحرص على تصميم المناهج التربوية الكفيلة لتوطيد علاقة الجامعة بالمجتمع ، ومن ثمة جعل مختلف المؤسسات الجامعية ، عبارة عن مخابر علمية متطورة ، فلا خير في جامعة مفصولة عن المجتمع الذي تعيش فيه ، خاصة وأن الحياة العلمية بمفهومها الواسع لا وجود لها من دون رعاية البحث العلمي في الجامعات . وانطلاقا من التخوفات المتصاعدة ، بين مصاعب الباحثين والمعوقات التي تعترضهم ، وبين مخاوف الأخرين الذين يرون في تقدم البحث لدى غيرهم تهديدا لمجالي توسعاتهم وحتى اعتبارهم ، نرى كيف أن تطور العلم بالذات جعل البحث والاهتمام به الى جانب الباحثين ، عمليتين صعبتين. فمن بين أهم المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام تطور عملية البحث العلمي ما يلي [1]:

- نقص الأعوان التقنيين الأكفاء ، خاصة وأن العالم المثقل بالمسؤوليات التي يتطلبها البحث العلمي ، لا يمكنه التوصل الى الصفاء اللازم للعمل الخلاف في غياب الأعوان الأكفاء الذين بإمكانهم تحرير الأفكار الأكثر خصوبة من الحجم الهائل للمعلومات.

- تقلص معدل النمو في الوقت الذي تزداد فيه مراكز البحوث ووحداتها، وذلك نظرا لتوجه الكثير من النخبة العلمية نحو الصناعة . فهناك ميل لخنق البحث العلمي ، بغية تكوين يد عاملة ماهرة تخدم الإستثمارات المعتبرة.

- التجهيز والتمويل ذات التاثير الكبير على عملية البحث العلمي ، فنقص الإعتمادات والعمدات، والمساعدين من شأنه تاخير الإكتشافات. ومن ثمه فتوفير عنصري التمويل والتجهيزات يشكلان شرطان ، ربما غير كافيين لكنهما ضروريين من أجل إنجاح البحث العلمي.

- تبادل المعلومات المفصلة في حقل البحث العلمي لايزال بطيئا جدا ، فعمليه إطلاع الباحث عما قام به نظراؤه من جهود حول الموضوع نفسه ، عملية أساسية لتجنب إزدواجية البحوث.

- الظروف الإجتماعية بالنسبة للباحثين ، التي كثيرا ما تكون وراء تقلص عملية الباحث . لكن البحث ، هو الذي يستشعر الصعوبة البالغة في متابعة تقدم البحوث ، حتى يتجنب عملية تخذيل بحثه.

- التخصص والمشاركة الفكرية. إن التخصص يتجه نحو بناء رجال يعرفون كل شيء من لا شيء ، مما يجعل الباحث المتخصص يحس دوما بالعزلة ، لذا وجب التفكير في عقد لقاءات ، ملتقيات لإخراج الباحث المتخصص من عزلته ، فمن خلال المناقشات المنظمة تتم عملية الإتصال وتبادل المعلومات بين الباحثين.

---

(1) كورغانوف ، فلا ديمير. نفس المرجع . ص.ص . 32.10.

إذن إن البحث العلمي في كافة أرجاء الكرة الأرضية تعترضه عراقيل ، ومن ثمة حاولنا تلخيص العقوبات المشتركة للبحث العلمي في العناصر السابقة. وإن هذه العقوبات المشتركة تختلف درجتها من دولة لأخرى ، من جامعة لأخرى ، ومن منهج تعليم لآخر ، فالبحث العلمي يتطلب العمل ضمن فريق منسجم يسعى الى الإكتشاف ، والإبداع ، في مجال معين ، لذا فهو في حاجة الى تبادل للمعلومات العلمية بين المتخصصين في المجال الواحد ، على إختلاف أمكان تواجدهم [1] هذه العملية التي من شأنها تقريب وجهات النظر حول إشكالية معينة ، بإمكانها أيضا تفادي ازدواجية البحوث للغتين مختلفتين أو لعكافين مختلفين.

وهكذا فعملية البحث العلمي تحتاج الى رعاية وتمويل وسياسة تدعيم ذات أمد طويل يتساير والخطط الموضوعة لتنظيم البحث العلمي.

2 - 4 - تنشيط البحث العلمي :

مادمنا قد تطرقنا لأهم العراقيل التي تواجه عملية البحث العلمي لا بأس من محاولة إيجاد جملة من الحلول لتلك المستعصيات . وتعتمد في مجملها على عدم الانفلاق العلمي والانعزال فمن العار أن ينطوي الباحث على نفسه. فإن إشراكه في الملتقيات الدولية المتخصصة ناهيك عن الاشتراك في الدوريات والمجلات التي تهم موضوع تخصصه ، ونشر المقالات فيها هي أمور تعمل على توطين العلم وروح البحث في نفوس الباحثين . هذه العملية الأخيرة التي لا تحقق من دون وجود فكر متجدد يسعى لتنظيم الحركة العلمية بصورة تؤدي الى تغيير مجرى الحياة العلمية ، أيضا إنشاء علاقة التاثير والتأثر داخل عملية البحث العلمي.
وبالإمكان ان نجعل العوامل التنشيطية للبحث العلمي في العالم بصفة عامة ، و في الجزائر بصفة خاصة مايلي:[2]
- تشجيع الملتقيات الفعلية نظرا لأهميتها الكبيرة في بث المعلومات الحديثة ، وتبادل الأفكار و توفير المناخ المناسب للتفاعل العلمي المثمر. لكونها تعتبر و سائل الإتصال العلمي.
- نشر الدوريات العلمية المتخصصة ، بهدفه خدمة البحوث العلمية تنشيط البحوث العلمي لما توفره من فرص تبادل الخبرات ، ونشر المعلومات العلمية و التقنية الحديثة ، بالإضافة الى فرصة تتبع تطور الأفكار و نحوها.
- توفير الإمكانيات المادية و تحسين الظروف الإجتماعية بحيث انه لابد من توفير كل التجهيزات الخاصة ، وكفيلة بتحسين مردود االبحوث العلمية، هذا دون ان نستثني ضرورة تحسين الظروف الإجتماعية للباحث ،بغية تفرغه الكلي لعملية البحث و دفعها نحو الأمام.
فن شأن المقترحات المذكورة انفا تطوير حركية البحوث العملية و تنشيطها في اطار الذي يخدم المجتمع بصفة عامة ، والحياة العملية بصفة خاصة.

3 - البحث العلمي بالجزائر:

بما ان البحث العلمي يتأثر بالمحيط السياسي ، الإقتصادي و الاجتماعي الذي يظهر فيه ، فالدولة المتطورة تعكس تطور البحوث العلمية بها و ازدهارها ، بينما تكون الدولة المتخلفة صورة حقيقية لضعف او غياب هذه البحوث ، فالجامعة الجزائرية لم تعرف بعد طريقها الى البحث العلمي الحق ، فهي تائهة لم تجد ذاتها في هذا المجال . وذلك على الرغم من ان الفكر العلمي يمثل تقاليد حضارة للشعب اتلجزائري ، وهذا الشعب الذي يمكن من التعبير عن وجوده عبر عدة قرون ، والتأكيد على دورة المتعبر في هذا الاتجاه.

---

(1) SIMON.H.A - La recherche et la communication scientifique a la lumiére du modele de rationalité. EXTR.de :«BBF», vol 26, n 7 .P408.
(1) بن مبارك . عبد المجيد . نفس المرجع.ص227.

ولقد وصلت بعض المراكز الموجودة بعد الإستقلال ، نظام البحث التابع لقوة الاحتلال السابقة .هذه المراكز التي لم تستطيع باي حـ من احوال تشكيل قاعدة تأسيس نظام وطني للبحث العلمي ، غير انه في عام 1970 تمت عملية احداث وزارة التعليم و البحث العلمي ، و كان من اهم اهدافها خدمة البحث العلمي الوطني و قد قامت هذه الوزارة في عام 1972 بتاسيس مجلس مؤقت للبحث العلمي ، تلاه مباشرة عام 1973 انشاء الهيئة الوطنية للبحث العلمي تحت وصاية وزارة التعليم و البحث العلمي.[1] ومن ثمة كان الهدف من وراء انشاء هاتين الهيئتين و ضع نشاطات البحث في اطار توجيهات وطنية عامة ، و تهيئة مخطط البحث العلمي.

و الإستقلال الوطني يتطلب بطبيعة الحال دعم الاستقلال الذاتي ، العلمي و التكنولوجي ، وهذا يعني تدعيم الطاقات الوطنية في عملية التطور . لذا فن الأمر العاجل ان ينشط البحث العلمي لكي يلعب دوره الاستراتيجي في خدمة استقلالية البلاد من جهة . والمساهمة في ترفيه المعارف العلمية و التكنولوجية من جهة اخرى. ان وضعنا المستورد للتكنولوجيا الذي نعيشه ، يجعلنا في حالة جعود ، فعلينا استبدال التكنولوجيا المستوردة ، بتكنولوجيا وطنية مستقلة ، بغية تشكيل المحور الرئيسي الموجه لسياسة البحث العلمي الوطني. فهذا التحدي يمثل جمع معزفتنا العلمية و التكنولوجية لدخول ميدان المناقشة.

3-1 -سياسة البحث العلمي بالجزائر.

لم يعرف البحث العلمي عندنا سياسة واضحة المعالم حتي اليوم ، فلقد بقي البحث العلمي في الجزائر مجرد سنفونية تعزف دون مردود يذكر . فوقوف العديد و الكثير من المشاكل و العراقيل المفتعلة ، و البيروقراطية المتعفنة في وجهه ، جعلت منه ميدانا تجرد من كل معانيه ليصل في الأخير الى درجة التجعد . بحيث ضعفت ارادة البحث و ازداد اهمال المؤطرين.

ولا شك ان بروز اهمية و جود سياسة وطنية للبحوث العلمية و التكنولوجية والتزام الدولة بتطبيق مفاهيمها ومهامها ، يستلزم وجود شبكة من المؤسسات العلمية والتكنولوجية القادرة على تحقيق ذلك الهدف ومن اجل تنفيذ هذه السياسة ، يتم توزيع مهامها على عدد من المستويات المؤسساتية تبدأ من عمليات تحديد الأهداف ووضع المحاور الرئيسية للسياسة ،ثم التخطيط و التنسيق لنشاطات البحوث العلمية ، فتنفيذ الخطط و البرامج ، ثم متابعة هذا التنفيذ و تقيمه لكي يكون بالإمكان تقدير صلاحية الأهداف و كفاءة الخطط الموضوعة و تطويرها.[2] واخيرا استثمار النتائج في التغلب على مشكلات المجتمع و تحقيق طموحتها. كما لا يفوتنا في هذا المجال ان نؤكد بان الجامعة الجزائرية في ظل المنظور الجديد لها ، الذي يمنحها سلطات تسيير شؤونها من الضروري ان تتكفل بتنظيم البحث العلمي بنفسها على شكل و حدات او مراكز و دوائر بحوث من شأنها تشجيع و تطوير ، العلاقات مع المحيط. بحيث تكون هاته العلاقات التعاقدية على شكل خبرات استشارات و دراسات او فرق بحث مشتركة ، فضلا عن توأمة مخابر و فرق بحث.

اذن فالسياسة الواجب توفرها قصد تنظيم البحث العلمي وتطويره ، يجب ان نأخذ بعين الإعتبار البحوث التنموية التي يتطلبها المجتمع و ذلك حسب الأولويات.

3 - 1 - 1 - مناهج البحث العلمي بالجامعة الجزائرية:

ان الجامعة الجزائرية بمناهجها الحالية ، لايمكنها القيام بواجبها داخل المجتمع ،كما ان مردودها يبدوا ضعيفا مقارنة بالتكاليف المالية و المخصصات المعتمدة لادارتها و تسييرها. ومن ناحية اخرى تجد ان الباحث الجزائري لا يزال محروما من ابسط الوسائل المادية التي تدعم بحثه كالتجهيزات العلمية وما اليها.

---

(1)المرجع نفسه. ص.181.

(2) لعربي يزيد الجامعة الجزائرية : البحث العلمي انتحار بطيئ . مقتطف من : «النصر» ماي 1991. ص 5.

فالمراكز العلمية في الجزائر مقتصرة على منح الألقاب العلمية للدارسين ، ومن ثمة حصولهم على مراكز ادارية بعد تخرجهم خالية من وسائل البحث ، و بذلك فمن المستحيل تصوره حياة علمية مستقلة عن عمليات تنظيم المعرفة و تدريسها ، داخل جامعتنا. وبهذه المناسبة لا يفوتني ان اشير الى اسناد مهمة الإشراف على مجالس البحوث العلمية الى الرواد بالدول المتقدمة ، بل حتى اسنادها فخريا الى رؤساء هذه الدول . وذلك ان دل على شيئ ، فإنما يدل على اهمية ادارة هذا القطاع الحيوي . فليس اشراف رؤساء الدول الفخري على المجالس البحث العلمي من باب التشريف ، وانما محاولة لتوثيق الروابط بين البحث العلمي و النظام السياسي و دعم مكانة الباحثين من اجل تتويج البحوث العلمية بالفعالية و النجاح . فلقد كان الاعتناء واضحا في مؤتمر طرابلس بالميادين العلمية و التكنولوجية. غير ان الاهتمام بالعلم و التكنولوجيا لايتحقق ببناء المدارس و تشييد الجامعات فحسب ، و انما بتعميم نتائج المخابر العلمية في الحياة اليومية للمجتمع. [1] فيصبح العلم حياة فتصبح الحياة علما فكثيرون اولائك الباحثين الذين يعيشون داخل مخابرهم بمنعزل عن الظروف المحيطة بهم ، فلا يمكن باي حال من احوال فصل البحث العلمي عن الحياة العلمية.

إن فشل البحوث العلمية يعود الى عزلها عن القضايا الوطنية . فالمناهج التي تاخذ في الحسبان متطلبات المجتمع . محكوم عليها – مسبقا بالفشل – لأنها إنما وجدت للبحث عن العلم والتنقيب عن المعرفة من أجل التنمية الوطنية. وإذا حاولنا استطلاع ذلك وسير اغواره ، فاننا سوف نجد الكثير من البحوث العلمية غير المستعملة إما لكونها مبثورة العلاقة مع متطلبات المجتمع و القضايا الوطنية ، و اما لأنها تستوجب و جود امكانيات مستحيلة – من غير الأوليات – و اما لكونها ان مالها رفوف المكتبات لاغير.

3-1-2- واقع وسائل البحث العلمي بالجامعة الجزائرية:

«ان الحديث عن أدوات وسائل انجاز البحوث العلمية من جهة ، و الظروف الصعبة التي يعيشها الباحثون من جهة اخرى ، تجعلنا نجزم بان البحث العلمي بالجزائر حديث ذو شجوى ، بل انتحار بطيئ.» [2]. فالتطرق الى موضوع المخابر كاداة من ادوات إنجاز البحث العلمي يجرنا الى القول بأن اغلبها ، ليس سوى مستويات لأجهزة عاطلة ، أو معطلة ، فإذا كانت هذه الأخيرة غير قادرة على تلبية احتياجات طور التدرج في ميدان الجلسات العلمية المخبرية ، فكيف لها أن تكون مخابر للبحوث العلمية ومن هنا نتأكد ان هناك عجز فادح في مراقبة التجهيزات و صيانتها ، مما يشكل لدى التمييز الباحثين عائقا ضخما في انجاز بحوثهم و تجاربهم المخبرية.

كما ان جامعتنا تعاني من عدم التعبير بين الاساتذة الذين يؤمنون بالاعداد العام للباحثين ، و بين الاساتذة الذين يعدون الفضلاء للبحث. و تزداد خطورة هذا الامر مع تدهور روح البحث عند الطلبة ، الى فصور المؤطرين المشرفين و المنشغلين بالبحث. قد يبدوا هذا الامر طبيعيا ، غير ان الامر في الدراسات العليا يصبح على درجة كبيرة من الاهمية ، لاسيما و ان الفضول الفكري ، والرغبة في توسيع الأفق يجب ان يتاقدما الرغبة في الحصول على الشهادة. وهناك الى جانب ذلك نقص في الوسائل المادية كنقص المراجع المتخصصة و في مقدمتها الدوريات العلمية و الموجودة منها قليل لم يخضع لعملية الإحاطة الجارية منذ امد طويل. فاغلب المكتبات الجامعية و الاكاديمية الموجودة بالجزائر – ان لم نقل كلها– قد افتقدت منذ سنة 1988 نصيبها في الإشتراك في الدوريات العلمية المتخصصة . علما بانها من الدوارات العلمية في اتمام عملية البحث العلمي.

(1) لعربي يزيد الجامعة الجزائرية : البحث العلمي انتحار بطيئ . مقتطف من : «النصر» ماي 1991. ص 5.
(2) عمر محمد زيان – البحث العلمي : مناهجه و تقنياته ص. 13.

3 - 2 - **عراقيل البحث العلمي بالجزائر:**

في عام 1971 تم تأسيس الديون الوطني للبحث العلمي ، غير انه لم يباشر اعماله الا عام 1973 و توقف منها عام 1985 و قد قام خلال هذه الفترة بأعمال ايجابية في ميدان البحث العلمي تحت اشراف المجلس الوطني للبحث العلمي.

ولقد كانت وظيفة المجلس الوطني للبحث العلمي انذاك تتجلى في وضع برامج البحوث ، ومراقبة تطبيقها على المستوى الوطني ، وذلك بالتنسيق مع كافة المؤسسات المعنية بالأمر.

غير ان البيروقراطية داخل هذا الديوان الوطني كانت وراء عرقلة الكثير من اعماله لاسيا و ان الشركات الوطنية يومئذ لم تتعامل معه ومن ثمة انحصرت الحياة العلمية في مراكز بحوث الديوان الوطني للبحث العلمي ،واصبحت الجامعة لاتستفيد من النتائج العلمية التى توصل اليها باحثو الديوان المذكور. واستمرت بالتالي تواجه صعوبات كثيرة تحول بينها وبين تادية مهامها في تلبية احتياجات الوطن. فلقد ظلت الحياة التعليمية داخل الجامعة الجزائرية لا تسير وفق الأسس العلمية الواجب توفرها في نظم التعليم العالي ، التي تساهم في تشييد صرح البحث العلمي و النهوض بمستواه. خاصة وان التعليم العالي في بلادنا ارتكز على بحوث علمية مستوردة ، لاتتصل اصلا بظروف بلادنا و مشاكلها الخاصة ، وانطلاقا من ذلك يقف الباحث الجزائري بين تيارين متنافرين : اولهما الإهتمام البالغ بالعالم المتقدم و عدم الإبتعاد عن احدث البحوث العلمية في مجال تخصصه ،و ثانيهما الاعتناء بمحيطه اليومي ، وواقعه المعاش . ومن ثمّة تتشتت جهوده بين الرغبة في معالجة اوضاع البلاد ، و بين مجاراة اخر تطورات البحث العلمية في الغرب.

ان هذه الاوضلع الصعبة التي تعيشها الجامعات الجزائرية اعاقت الى حد كبير تطور البحوث العلمية ببلادنا . وبخاصة منها تعدد الوزارات المشرفة على التعليم العالي و تنوعها من جهة ، واتجاه الطلبة الدارسين اكثر فاكثر نحو تحصيل شهادات جامعية بدل اكتساب روح البحث و تحصيل المعرفة.[1]

3-2-1- **السياسة التعليمية:**

تتحمل سياسة التعليم العالي والوزارات المتعاقبة عليه قسطا وافرا في ضعف البحوث العلمية و تأخرها.فكثيرة هي وزارات والتي اشرف على هذا القطاع منذ الاستقلال و كثيرة ايضا التسميات التي عرفتها تلك الوزارات. فتارة هي الوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، و تارة اخرى وزارة التعليم العالي ، واخرى وزارة الجامعات، و اخرى وزارة التربية الوطنية...الى اخر تلك التسميات و هذا ان دل على شيئ ، فإنما يدل على عدم تحديد معالم و ابعاد التعليم الجامعي ببلادنا بصورة صحيحة . فبعد ان كان التعليم العالي و البحث العلمي استقلالية تامة في تسيير شؤونها اصبحا تابعين بوزارة والتربية الوطنية ، الأمر الدي من شأنه الإقلال من اهميتها . وهنا يطرح السؤال التالي نفسه بإلحاح : ما موقع التعليم العالي البحث العلمي في ظل هذه التغيرات التي تعرفها الادارة الوصية؟ ان اختلاف السياسات التعلية الجامعية ، وتضارب البرامج ،وديماغوجية الادارات المتاعقبة اثرت سلبا على البحث العلمي داخل الجامعة الجزائرية ، لاسيا و ان لكل وزير سياسته . ولكل حكومة اطروحاتها في ذلك. وبين هذا و ذاك غابت المصلحة الوطنية في الجامعة [2] .

ان هذا التغيير في طبيعة الادارة الوصية على التعليم العالي و البحث العلمي يلعب دوره في تعطيل مشاريع البحوث العلمية ، و تأخير مناقشة البحوث العلمية و الاطروحات الجامعية داخل الجامعة الجزائرية ،والذي يؤدي في غالبية الأحيان الى التحلي عن البحث . وبالتالي نستخلص ضرورة وجود سياسة وطنية للبحوث العلمية تقوم على اسس محددة لاتتغير بتغير الوزارت او الوزراء ، لأنها لا ترتبط بهم ، وانما ترتبط بالتنية الوطنية و قضاياها.

---

(1)المرجع السابق، ص.13.

(2)المرجع السابق، ص.15.

لذا وجب تدعيم العلاقات القائمة بين نشاطات البحوث العلمية ، وبين الأداء في المجالات النشاطات الوطنية.[1]، لأنه من الامور البالغة الاهمية في دعم البحث العلمي ، و تنشيطه ، وزيادة على ذلك مردوده ، خاصة و ان البحث العلمية لابد ان تأخذ بعين الإعتبار المصلحة الوطنية. كي تكون مردوديتها اكثر.[2]

3 - 2 - 2 - اشكالية البحث من اجل الشاهدة:

ما الفائدة من البحث لايساهم و لا يشارك في التقدم الوطن و ازدهار ، وتطوير الإقتصاد و الدفع به دعما نحو الأمام؟ فالبحث غير المخطط هو البحث بلا روح ، و هنا من العفيد اعادة التاكيد على ضرورة تقوية العلاقات الايجابية بين الجامعة و المحيط . فالبحث العلمي بالجزائر يجب ان ينطلق من واقعنا المعاش ، لكي يساهم في التنمية الوطنية اقتصاديا ، اجتماعيا و ثقافيا... الى اخر ذلك من نواحي التنمية الوطنية و بالرغم من وجود اقسام ما بعد التدرج في غالبية معاهد جامعتنا ، وهي اقسام يشغل فيها الطلبة بصورة اساسية بإعداد البحوث العلمية على اهميتها تبقى في احسن الظروف حبيسة رفوف المكتبات فكم هو كبير عدد البحوث العلمية لدراسات ما بعد التدرج ، والتي لم يستعمل نتائجها استغلالا تاما ، اما لوضعها او لعدم الاكترات بنتائجها و اهمال الأخذ بتوصياتها ومن ثمة فواقع البحث العلمي من هذا الجانب يعد امرا ما ساريا ، وواقعا مرا يصعب باي حال من احوال تصوره.

هذا الواقع الأليم جعل طلبتنا في الكثير من الأحيان لايقبلون على العلم لذاته او على البحث لأهميته و جدواه بل على التحصيل الشهادات ة و الألقاب العلمية لا اكثر. وتحت ضغط هذا المنحني اصبحت جامعتنا مجرد مؤسسات لتخريج حملة شهادات عليا ، واصبح عملها ينحصر بصورة اساسية في حشو اذهان الطلاب «بمعلومات لا يعرفون متى وكيف يستخدمونها في حياتهم العامة ، واصبحت قاصرة عن اعداد المواطن القادر على التفاعل بذكاء مع البيئة ، وهذا العلم المتقدم المتطور يوما بعد يوم».[3]

ولاشك ان اهم العراقيل البحث العلمي هو انصراف الباحثين عن استخدام المكتبات الجامعية و في محاولة تقصي الأسباب الحقيقية لذلك نجد في مقدنتها نظم التعليم العالي التي تقوم اساسا على التلقين ، وتقييم القدرة على الإستيعاب و التحصيل دون الإهتام بتنمية القدرة على التفكير و الإبداع. فنظام التعليم هذا يقوم على الماهج محددة يلتزم بتطبيقها كل من الأستاذ و الطالب على حد سواء. اما انها لن تصنف الغى رصيده شيئا من العلامات في اخر العام الجامعي.

ومن ثمة نجد ان الطلبة الجامعيين عندنا يكتفون بالعفرات ، يستخلصونها ، ويستظهورنها و فيتفوقون دون اية مطالعة خارجية . وان طالعوا فغالبا ما تكون مجالات مطالعتهم ادبية خفيفة بقصد بها الامتاع لا البحث. و ليست هذه هي النتيجة الوحيدة لنظام التعليم الجامعي، و انما هناك شيئ اخر لايقل خطورة الا وهو اهمال المقاييس التثقيفية العامة مما يؤدي الى التقوقع داخل اهتمامات و مجالات التخصص المتبع دون محاولة الانفتاح على افق اشعل و ارحب في عصر تنوعت فيه المعرفة البشرية وتعقدت.[4]

ان ضعف التوجيه للمطالعة بعد من الامور الاسلبية التي يتركها نظام التعليم على البحث العلمي ، فالبحث العلمي الحق لايعرف حدود العلامات ولا الشهادات ، وإنما هو إيمان قوي في الحصول على الحقيقة داخل مجال التخصص ومن ثمة فالحصول على الشهادات اصبح هدف البحث داخل الجامعة الجزائرية ، و كان من الاصلح ان يكون وسيلة في ادراك غاية البحث العلمي . فلو قسنا عدد الباحثين الذين يعانون من الأمية القرائية ، لوجدناه اصبح يدق ناقوس الخطر ، و بالتالي لابد من اعتاد نظام التعليم المستمر او التعلم مدى الحياة : لا الوقوف عند الوصول الى شهادة علمية معينة. خاصةوأن الكثير من الباحثين الذين عر التاريخ في مختلف التخصصات لم يكونوا حملة شهادة عليا ، ولا من متخرجي الجامعات العتيدة ومن أمثال هؤلاء : اديسون ، اينشتاين....وغيرهم. لذا وجب أن يكون البحث العلمي ، والرجوع الى المصادر والمراجع ، من الواجبات والمهام الأساسية للجامعات في بلادنا.

---

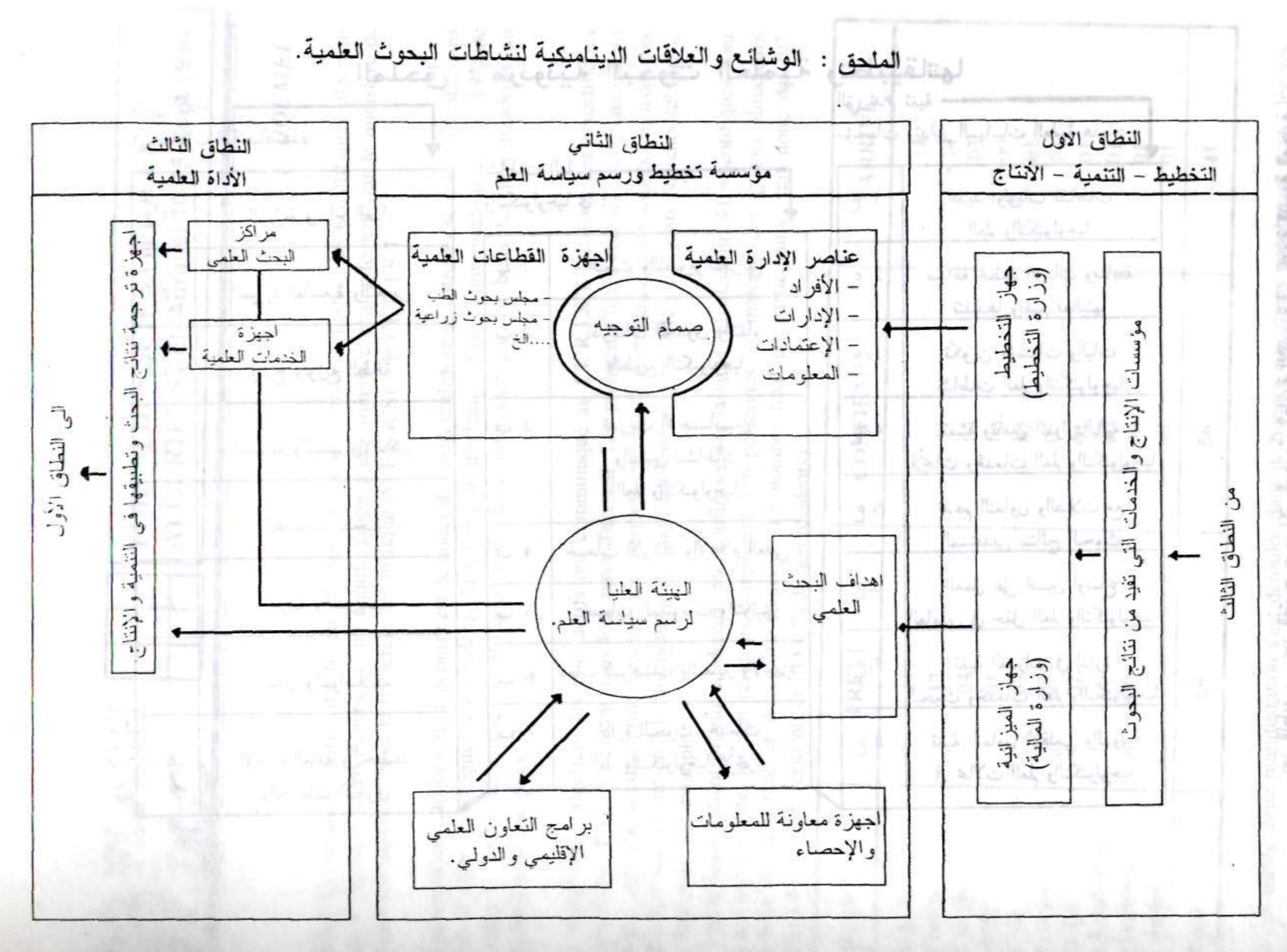
(1)انظر الملحق.ص.16.

(2)انظر الملحق.ص.17.

(3) الصوفي عبد اللطيف المكتبات المدرسة و دورها في المستقبل التربية - دمشق: دار طلاس 1990 ص. 13.

(4) جغلول ياسمنة - نفس المرجع.ص.8.

الملحق : الوشائج والعلاقات الديناميكية لنشاطات البحوث العلمية.



عبد اللطيف ، عبد الفتوح – مراكز البحوث الإقليمية في خدمة التنمية المحلية

مقتطف من "المجلة العربية للعلوم" ، ع 13 ، 1989 ، ص 56

الملحق : مردودية البحوث العلمية وتطبيقاتها

يتعين الأداء في قطاعات الاقتصاد هذه :

1-أ	الزراعة وإنتاج الغذاء
2-أ	الموارد الطبيعية والتعدين
3-أ	إنتاج وتوزيع الطاقة
4-أ	الصناعة والتشيد والاسكان
5-أ	الخدمات الصحية
6-أ	التربية والتدريب
7-أ	النقل والمواصلات
8-أ	الإدارة العامة والتخطيط والخدمات الأخرى

نشاطات العلم والتكنولوجيا ي :

ب-1	البحث والتطويرالتجريبي
ب-2	دراسات الجدوى وانتقاء وتطويع التكنولوجيا
ب-3	تدريب الاختصاصيين والفنيين لنشاطات العلم والتكنولوجيا
ب-4	خدمات الارشاد والإعلام العلمي
ب-5	خدمات المعلومات والتوثيق
ب-6	دمات المواصفات والمعايير والأجهزة
ب-7	إدارة البحوث وخدمات العلم والتكنولوجيا الأخرى

التي تدعم تنية مؤسسات وتدابير السياسات العلمية هذه :

ع-1	تحديد أولويات نشاطات العلم والتكنولوجيا
ع-2	صياغة خطط الابحاث ومتابعة تنفيذها وتقيم فعاليتها
ع-3	تكوين مؤسسات وآليات نشاطات العلم والتكنولوجيا
ع-4	تعبئة وتأمين المواردالمالية للأبحاث ولخدمات العلم والتكنولوجيا
ع.5	تدعيم التعاون والصلات مع المستفدين بنتائج البحوث
ع.6	العمل على تحسين أوضاع العاملين في حقل العلم والتكنولوجيا
ع.7	تنمية القدرات في إدارة البحوث وخدمات العلم والتكنولوجيا
ع.8	تنمية التعاون الإقليمي والدولي في مجالات العلم والتكنولوجيا

عبد اللطيف , عبد الفتوح - مراكز البحوث العلمية الإقليمية في خدمة التنمية المحلية.
مقتطف من: "المجلة العربية للعلوم" ع13 , 1989 , ص 57